African Journal of Advanced Studies in Humanities and Social Sciences (AJASHSS)
المجلة الإفريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية
Online-ISSN: 2957-5907
Volume 2, Issue 2, April-June 2023, Page No: 680-691
Website: https://aaasjournals.com/index.php/ajashss/index
Arab Impact factor 2022: 1.04 SJIFactor 2023: 5.58 ISI 2022-2023: 0.510

دور التخطيط في الحد من الفساد المالي وعلاقته بتحقيق النمو الاقتصادي: دراسة تطبيقية على دولة ليبيا

د. ليلى التهامي مرغم [1*]، د. داليا علي منصور [2]
[1،2] قسم التخطيط المالي، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة طرابلس، ليبيا

The Role of Planning in Reducing Financial Corruption and Its Relationship to Achieving Economic Growth: An Applied Study on The State of Libya

Dr. Laila Touhami Morghem[1*], Dr. Dalia Ali Mansour[2]
[1,2] Department of Financial Planning, Faculty of Economics and Political Science
University of Tripoli, Libya

*Corresponding author lailamorghom@yahoo.com *المؤلف المراسل
تاريخ الاستلام: 2023-04-25 **تاريخ القبول:** 2023-06-04 **تاريخ النشر:** 2023-06-21

الملخص
تحقيقاً للهدف من هذه الدراسة المتمثل في معرفة دور التخطيط للحد من الفساد والتدهور النقدي في ليبيا وعلاقة هذا الفساد بالنمو الاقتصادي، تم التعبير عن التخطيط بمؤشرات المختلفة للحوّكمة، حيث تمثل هذه المؤشرات أدوات تساعد الوحدات الاقتصادية في تحقيق أهدافها والمساهمة في تقليل التكلفة والجهد وبالتالي الاستخدام الأمثل للموارد المالية والبشرية، وبفعالية الرقابة والمساءلة والشفافية في كافة الإدارات، الأمر الذي يمكّن إدارة الوحدة الاقتصادية من تحديد الصلاحيات والمسؤوليات.
بُنيت الدراسة على فرضية أن هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين الفساد والنمو الاقتصادي في ليبيا، وأن استخدام التخطيط في الوحدات الاقتصادية يمكّننا من الحد من الفساد بأشكاله المختلفة، ويساهم بشكل فعّال في القضاء على هذه الظاهرة. للوصول إلى مدى صحة الفرضية قامت الدراسة بتوظيف المنهج الوصفي للظاهرة إلى جانب التحليل الاحصائي وذلك باستخدام العديد من المؤشرات الاقتصادية، والمؤشرات السياسية، ومؤشرات الحوّكمة، ومؤشر مدركات الفساد. استخدمت الدراسة البيانات السنوية المنشورة في المنظمات الدولية عن ليبيا وفقا لمؤشر الحوّكمة العالمية worldwide Governance Indicators خلال الفترة من 2000 إلى 2021 حيث مرت ليبيا في خلال هذه السنوات بأوضاع سياسية واقتصادية مختلفة.

الكلمات الافتتاحية: الفساد المالي، التخطيط، النمو الاقتصادي، مؤشرات الحوّكمة، مؤشر مدركات الفساد.

Abstract
In order to achieve the objective of this study, which is to know the role of planning to reduce corruption and monetary deterioration in Libya and the relationship of this corruption to economic growth, planning was expressed in various indicators of governance, as these indicators represent tools that help economic units to achieve their goals contribute to reducing

cost, effort, optimal use of financial and human resources, the effectiveness of control, accountability and transparency in all departments, which enables the management of the economic units to determine the responsibilities. The study was based on the hypothesis that there is a significant relationship between corruption and economic growth in Libya, and that the use of planning in economic units enables us to reduce corruption in its various forms and contributes effectively to the elimination of this phenomenon. To reach the validity of the hypothesis, the study employed the descriptive approach of the phenomenon in addition to statistical analysis using many economic indicators, political indicators, governance indicators, and corruption perceptions index. The study used the annual data published by international organizations according to the worldwide Governance Indicators during the period from 2000 to 2021, where Libya passed during these years different political and economic conditions.

Keywords: Financial Corruption, Planning, Economic Growth, Governance Indicators, Corruption Perceptions index.

1. المقدمة

أصبحت ظاهرة الفساد المالي في ليبيا تتصدر العديد من التقارير الدولية والمحلية في السنوات الأخيرة، حتى أصبحت تتقدم العديد من دول العالم في قائمة الدول الأكثر فساداً، وقد تأثر الاقتصاد الليبي بالفساد وهدر الأموال وأصبحت هذه الظاهرة عائقاً أمام عملية التنمية، وذلك حسب مؤشر مدركات الفساد وتقارير ديوان المحاسبة الليبي. حيث ألقت هذه الظاهرة بظلالها على مختلف جوانب الحياة في ليبيا ولا سيما الاقتصادية منها، إذ تغلل الفساد وتفشى في كافة مفاصل الدولة.

تعددت تعريفات الفساد من قبل المنظمات الدولية والباحثين وأن اتفقت جميعها في المعنى الضمني له، فالفساد لغةً وفقاً لمعجم المعاني هو التلف والعطب والخلل والاضطراب والجدب والقحط، بينما عرفه البنك الدولي (World Bank) بإن الفساد هو شكل من أشكال خيانة الأمانة أو الجريمة يرتكبها شخص أو منظمة يُعهد إليها بمركز سلطة؛ وذلك من أجل الحصول على مزايا غير مشروعة أو إساءة استخدام تلك السلطة لصالح الفرد، أيضا عرّفت منظمة الشفافية الدولية (Transparency International) بأنه إساءة استخدام السلطة الموكلة لتحقيق مكاسب شخصية، واضافت إلى ذلك بأن الفساد يقوض الثقة ويضعف الديمقراطية ويعيق التنمية الاقتصادية ويزيد من تفاقم عدم المساواة والفقر والانقسام الاجتماعي والأزمة البيئية.

وردت عدة تعريف للفساد في عدد من الدراسات التي بحثت في أسبابه وكيفية علاجه والحد منه وعلاقته بمؤشرات الاقتصاد الكلي وأيضا آثاره على النمو الاقتصادي والتنمية، ففي دراسة (Grabove, 2014) تم تعريف الفساد على أنه إساءة استخدام الوظيفة العامة لتحقيق مكاسب شخصية من قبل موظف عمومي أو كيانات مختلفة الذي يتصرف بطريقة فاسدة مقابل رشوة كبيرة والتمويل السري للأحزاب السياسية، والروابط الوثيقة بين صانعي السياسات ورجال الأعمال والرشوة في المشتريات العامة واختلاس الأموال العامة من قبل الموظفين العموميين وكذلك لصالح الاهتمامات الخاصة. بينما أشار الباحثان (Spyromitros and Panagiotidis, 2022)في دراسة حديثة اعتماداً على دراسة (Bohn, 2013) إلى الفساد الكبير والصغير، حيث يشمل الفساد الكبير مسؤولين رفيعي المستوى في نهاية صياغة الاجراءات السياسة، إنه يتغلغل في أعلى مستويات الحكومات مما يؤدي إلى تآكل واسع للثقة في الحكم الرشيد وسيادة القانون والاستقرار الاقتصادي، لا يشير إلى مقدار المال المتضمن بقدر ما يشير إلى المستوى الذي يحدث فيه. ومن جهة أخرى يُعرَّف الفساد الصغير بأنه فساد يومي على مستوى الشارع ويشمل موظفي الخدمة المدنية ويحدث عندما يتفاعل المواطنون مع المسؤولين الحكوميين من المستوى المنخفض إلى المتوسط في المستشفيات والمدارس والشرطة والإدارات والوكالات البيروقراطية الأخرى وحجم المعاملات النقدية فيها صغير.

وقد وجدت دراسة حديثة بناء على ما جاء في تقرير UNDP عن مكافحة الفساد في شمال أفريقيا والشرق الأوسط للدول التي تمر بمرحلة انتقالية، أن الفساد في ليبيا أخذ اشكالا عديدة منها الاختلاس إلى تعيين الموالين في المناصب الحكومية بالإضافة إلى تبديد الأموال العامة على إيدي الموظفين البيروقراطيين. وقد

ساهم غياب التخطيط في ازدياد ظاهرة الفساد، إذ يشكل التخطيط الجيد والفعال صمام الأمان في مجابهة أخطار هذه الظاهرة والوقوف على اسبابها والحد منها.
وتأسيساً على ما سبق فإن مشكلة الدراسة تكمن في معرفة ما هو أثر الفساد على النمو الاقتصادي في ليبيا؟ وهل يلعب التخطيط دوراً في الحد من الفساد المالي. لذا جاءت هذه الدراسة في جزئين، الجانب النظري والذي يصف ظاهرة الفساد وعلاقته بالنمو الاقتصادي، ويستعرض كذلك دور التخطيط في الحد من الفساد، ويأتي الجانب التطبيقي في نموذجين قياسيين، حيث يقيس النموذج الأول العلاقة بين الفساد والنمو الاقتصادي، بينما يقيس النموذج الثاني دور التخطيط في الحد من الفساد، ومن ثم نتائج التقدير التي تم التوصل اليها وأخيرا التوصيات.

2. الدراسات السابقة

منذ التسعينيات عكف العديد من الباحثين على دراسة ظاهرة الفساد وعلاقتها بالنمو الاقتصادي وكيفية الحد من هذه الظاهرة، وقد ساعد في ذلك توفر العديد من البيانات والاحصائيات التي تصدرها المنظمات الدولية على مؤشرات الفساد في العديد من دول العالم، ففي دراسة كلٌ من **(Tanzi and Davoodi, 2002)** قاما بتحليل الروابط المباشرة وغير المباشرة بين الفساد والنمو الاقتصادي والمال العام وناقشت أيضًا القيود التي تواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة في وجود الفساد في الاقتصادات الناشئة وهو ما يحد من توافر التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة، ونظراً لأهميتها كمحركات للنمو فإنها تقلل في النهاية من معدل النمو الوطني للاقتصاد، وقدمت الدراسة بعض الأدلة على أن الفساد له تأثير سلبي على النمو. ويجادل **(الجمل، 2014)** بأن أشد أنواع الفساد ضرراً ذلك الفساد الذي يحدث في الدول النامية التي تفتقر إلى وجود المنظمات غير الحكومية حيث أن الفساد ليس ظاهرة محلية وإنما هو ظاهرة عالمية، وتوّسع الجمل في دائرة الأثار السلبية للفساد بعيدا عن النمو الاقتصادي، وناقش أن للفساد أثارا سلبية أيضا على الاستثمار الأجنبي والمحلي بالإضافة لأثاره السلبية على الانفاق الحكومي عندما تتسم السياسات العامة بالتبذير وانعدام الكفاءة عند رسم الإطار العام للنشاط الاقتصادي والاجتماعي للدولة، وفي نفس السياق عن الآثار السلبية للفساد توصلت أيضا دراسة كل من **(Sekraki and Sghaier, 2016)** إلى أن للفساد أثراً سلبي على النمو الاقتصادي في دراسة تطبيقية على عدد من دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA) خلال الفترة 1984-2012 وقد أضافت هذه الدراسة عددا من المتغيرات التفسيرية الأخرى في قياس العلاقة بين الفساد والنمو الاقتصادي فوجدت أن النمو الاقتصادي في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يتفاعل بشكل سلبي مع التدهور البيئي وعدم الاستقرار السياسي.

وعن الحالة الليبية استهدفت دراسة **(مسعود وساسي، 2017)** قياس طبيعة العلاقة بين مؤشر مدركات الفساد وعدم الاستقرار السياسي والانفلات الأمني في معدل نمو الاقتصاد الليبي للفترة 1996-2016 وقد أظهرت النتائج بأن عدم الاستقرار السياسي ومؤشر مدركات الفساد في ليبيا من أكبر عوائق معدل النمو الاقتصادي، كما أفصحت نتائج تقدير العلاقة بوجود علاقة طردية لكل من معدل النمو في الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل النمو في الاستثمار المحلي على معدل النمو الاقتصادي بالمدى الطويل أما في المدى القصير أظهرت نتائج التقدير وجود علاقة بين معدل النمو في الاستثمار المحلي وحصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. وفي دراسة أخرى وجد أن عدم التخطيط المالي يساعد على تشجيع الفساد المالي والإداري **(البشاري، 2020)** ويرى أن التخطيط ينطوي على العديد من الأنشطة مثل التحليل واتخاذ القرارات في الأمور الفنية والمالية وأمور الموارد البشرية والعناصر الأخرى الضرورية لتنفيذ مسار العمل المحدد مسبقًا، حيث أنّه يحدد أهداف المنظمة المستقبليّة ويحدّد الوسائل المناسبة لتحقيق هذه الأهداف، وأن غياب التخطيط وتفشي الفساد في ليبيا أدى إلى زعزعة الاستقرار وزعزعة الثقة بالحكم والحكومة وهجرة الخبرات وزيادة نسبة البطالة بسبب إهدار الثروة العامة وهروب المستثمرين الاجانب وعدم الاستثمار نتيجة لارتفاع التكلفة والمخاطر، مؤكداً بذلك ما صدر عن المنظمة الليبية للسياسات والإجراءات في سنة 2015 بأن للفساد أثاراً سلبية على كل من (مناخ الاستثمار، حجم الايرادات المالية، التغيير في تركيبة عناصر الانفاق الحكومي، التهرب الضريبي، معدلات التضخم)،

وتتباين أثار الفساد على النمو الاقتصادي بين الدول إذ وجدت دراسة **Spyromitros** و **Panagiotidis** المنشورة في سنة 2022 لـ 83 دولة نامية في الفترة 2012-2018 أن الفساد يؤثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي في دول أمريكيا اللاتينية، بينما يحدث العكس في دول نامية أخرى، كما وجدا أن الاستثمار والتنمية البشرية ونمو الحكومة والجودة المؤسسية تؤدي أدوارًا أساسية في النمو الاقتصادي.

3. طرق قياس الفساد:

صنفت طرق قياس الفساد إلى ثلاث أجيال، ففي الجيل الأول (1950-1990) تم قياس الفساد عن طريق التحقيقات المحلية والمجالات الفردية بأحجام غير قابلة للقياس وغير قابلة للمقارنة، أما الجيل الثاني (1990-) عن طريق مسح عام لمجموعة واسعة من البلدان أو المتوسطات المرجحة معبراً عنها بمؤشرات عديدة لقياس الفساد مثل: ICRG, GCB and NIS،CPI, CCI (part of WGI) . وبدأ الجيل الثالث في قياس الفساد مع بداية سنة (2001)، واستخدم المسح الميداني والمجالات الفردية والقياسات التحليلية للتدفقات المالية والمسح الإعلامي وسميت تلك المؤشرات بـ:

DAC index, PEFA, BEEPS, PETS, QSDS and BPI and CRI, Corruption Conviction Index and NIC. *

(Panagiotidis and Spyromitros, 2022)

تتبنى هذه الدراسة مؤشر مدركات الفساد (CPI) وهو تصنيف الفساد العالمي الأكثر استخدامًا حول العالم، حيث يقيس مدى الفساد الذي يُنظر إليه بالنسبة للقطاع العام في كل بلد وفقًا للخبراء ورجال الأعمال، ودرجات CPI لا تعكس وجهات نظر منظمة الشفافية الدولية أو موظفيها، أنما درجة كل دولة وهي مزيج من 3 مصادر للبيانات على الأقل مأخوذة من 13 دراسة استقصائية وتقييمات مختلفة للفساد، إذ يتم جمع مصادر البيانات هذه من قبل مجموعة متنوعة من المؤسسات ذات السمعة الجيدة بما في ذلك البنك الدولي والمنتدى الاقتصادي العالمي.

4. الجانب التطبيقي للدراسة:

المتغيرات المستخدمة في الدراسة ومصادرها:

اعتمدت الدراسة للتحقق من فرضياتها على جانبين أولهما: العلاقة بين المتغيرات المختلفة (الاقتصادية، السياسية، متغيرات الحوّكمة، مؤشر مدركات الفساد) والنمو الاقتصادي في ليبيا، وثانيهما إمكانية الحد والسيطرة على الفساد من خلال استخدام أدوات التخطيط. يتم ذلك عن طريق توظيف الاقتصاد القياسي باستخدام معادلات الانحدار الخطي المتعدد (multiple linear regression) للوصول إلى الهدف من الدراسة.

تتضمن الدراسة تسع متغيرات وهي: معدل النمو الاقتصادي، التضخم، الانفاق العام، الاستقرار السياسي، فعالية الحكومة، جودة التنظيم، القواعد القانونية، السيطرة على الفساد، مؤشر مدركات الفساد، وتفسر كالتالي:

---

* CPI: مؤشر مدركات الفساد، CCI: مؤشر التحكم في الفساد، WGI: مؤشر الحوكمة العالمية، ICRG: دليل مخاطر الدولة الدولية،

GCB: مقياس الفساد العالمي، NIS: نظام النزاهة الوطني ،DAC: مؤشر لجنة المساعدة الإنمائية، PEFA: الإنفاق العام والمساءلة المالية، BEEPS: استبيان بيئة الأعمال وأداء المؤسسة، PETS: استطلاعات تتبع الإنفاق العام، QSDS: المسح الكمي لتقديم الخدمات، BPI: مؤشر دافعي الرشوة، CRI: مؤشر انعكاس الفساد، NIC: مؤشرات تدفق أخبار الفساد.

معدل النمو الاقتصادي (Growth): معدل النمو السنوي لإجمالي الناتج المحلي بأسعار السوق على أساس سعر ثابت للعملة المحلية. وتستند الإجماليات إلى السعر الثابت للدولار الأمريكي عام 2010 [1].
التضخم (.INF): معامل انكماش إجمالي الناتج المحلي (% سنويا)[2].
الانفاق العام (.PE) : مجموع نفقات الاستهلاك النهائي للأسر المعيشية، ونفقات الاستهلاك النهائي للحكومة العامة وإجمالي تكوين رأس المال، إجمالي الإنفاق الوطني (% من إجمالي الناتج المحلي)[3].
الاستقرار السياسي (.PS): يقيس حدوث حالة من عدم الاستقرار، أو النزاع المسلح والصراع الداخلي أو تشتت في الطبقة السياسية والانقلابات العسكرية[4].
فعالية الحكومة (.GE): تعكس جودة الخدمات العامة وجودة الخدمة المدنية ودرجة استقلاليتها عن الضغوط السياسية وجودة صياغة السياسات وتنفيذها ومصداقية التزام الحكومة بهذه السياسات[5].
جودة التنظيم (.RQ): يشير إلى قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ سياسات وأنظمة سليمة تسمح بتنمية القطاع الخاص وتعززه[6].
القواعد القانونية (.R. of L): يبين مدى ثقة الوكلاء في قواعد المجتمع والالتزام بها ولا سيما جودة تنفيذ العقود وحقوق الملكية والشرطة والمحاكم[7].
السيطرة على الفساد (.CC): يقيس مدى ممارسة السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة بما في ذلك أشكال الفساد الصغيرة والكبيرة[8].
مؤشر مدركات الفساد (.CPI): يوضح هذا المؤشر مدى إدراك المسؤولين في الدولة لوجود الفساد[9].
ملاحظة: عدم توفر بيانات سنة 2001م فيما يخص قاعدة بيانات مؤشرات الحوكمة بالإضافة إلى غياب بيانات السنوات الثلاث الأولى في قاعدة بيانات منظمة الشفافية الدولية.

5. منهجية التقدير:

- **النماذج القياسية:**

تعتمد الدراسة في قياس دور التخطيط في الحد من الفساد المالي وعلاقته بتحقيق النمو الاقتصادي للفترة من 2000 وحتى 2021 على النموذجيين الآتيين:

النموذج الأول: يعتمد على قياس أثر الفساد مع عدد من المتغيرات الأخرى الاقتصادية وغير الاقتصادية على النمو الاقتصادي، حيث يكون النمو الاقتصادي متغيرا تابعاً.

$$Growth = f\,(INF, PE, PS, GE, RQ, R\ of\ L, CC, CPI) \;..\; \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ (1)$$

وبذلك يكون الشكل التالي للنموذج القياسي الأول:

$$Growth_t = b_0 + b_1INF + b_2PE + b_3PS + b_4GE + b_5RQ + b_6R\ of\ L + b_7CC + b_8CPI + U_t \ldots\ldots\ (1^*)$$

[1] الحسابات القومية للبنك الدولي
[2] الحسابات القومية للبنك الدولي
3 الحسابات القومية للبنك الدولي.) تغطي كل فترة الدراسة عدا سنة 2020وسنة 2021)

[4] www.govindicators.org
[5] www.govindicators.org
[6] www.govindicators.org
[7] www.govindicators.org
[8] www.govindicators.org
[9] www.transparency.org

ويفترض النموذج السابق أن النمو الاقتصادي يتأثر بالفساد (وهو المتغير الرئيسي)، حيث تشير الأدبيات السابقة في موضوعات النمو والتنمية الاقتصادية، أن الفساد يقلل النمو من خلال تخفيض رأس المال المادي والبشري، كما تم ادراج الإنفاق العام والتضخم والاستقرار السياسي، وبناءً على فرضيات نظرية النمو الحديثة (ديفيد رومر، 1992) التي تقضي بأن النمو لا يتحقق إلا من خلال تطوير المؤسسات والخدمات الأساسية، وحيث يسبب الفساد الفشل المؤسسي في الدول تم إضافة بعض المؤشرات التي تقيس درجة الجودة المؤسسية كمتغيرات تحكم.

النموذج الثاني: يعتمد على دراسة مساهمة أدوات التخطيط المختلفة معبرا عنها بمؤشرات الحكومة، والتي تمثل (جودة الخدمات والقدرة على صياغة السياسات وتنفيذها والثقة في القواعد القانونية والالتزام بها) كمتغيرات تحكم، بالإضافة إلى مؤشر مدركات الفساد والذي يشير إلى الخلل والانحراف عن المستهدف متغيرا رئيساً، بينما تم التعبير عن المتغير التابع وهو التخطيط بمؤشر السيطرة على الفساد، حيث يمثل الحد من الخلل وتقليل الانحرافات غير المرغوب فيها.

$$CC = f\,(GE, RQ, R\ of\ L, CC, CPI) \ \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \ (2)$$

وبذلك يكون الشكل التالي للنموذج القياسي الثاني:

$$CC_t = b_0 + b_1GE + b_2RQ + b_3R\ of\ L + b_4CPI + U_t \ \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \ (2^*)$$

حيث تعبر t عن الفترة الزمنية، و b_0 الحد الثابت و b_1: b_8 عن المعلمات المراد تقديرها، و U عن حد الخطأ.

- **تقدير نموذجي الدراسة:**

للتحقق من صحة الفرضيات اعتمدت الدراسة على البرنامج الاحصائي (Eviews 9)، لتحليل السلاسل الزمنية للقيام بمعالجة البيانات واستخلاص النتائج. إذ تكون البداية بإجراء الوصف الإحصائي للبيانات المستخدمة في التقدير.

جدول (1) الوصف الإحصائي للمتغيرات المستخدمة في الدراسة

VAR.	GROWTH	INF	PE	PS	GE	RQ	R OF L	CC	CPI
Mean	3.331613	4.839308	77.70927	29.34859	9.875484	4.830681	11.95853	9.499926	17.21053
Median	1.758611	2.628012	77.24266	11.84834	9.223301	3.783784	13.8756	5.714286	17
Maximum	86.82675	28.5	112.45	76.30331	20.89552	16.01942	23.55769	24.47	22
Minimum	-50.33852	-9.79765	45.27979	1.886792	2.403846	0.480769	1.923077	0.961538	13
Std. Dev.	25.78391	9.548777	20.14121	28.71025	5.446837	4.502795	7.380776	7.985407	2.462586
Skewness	1.204865	0.976172	0.332117	0.376915	0.271358	1.252035	-0.0661	0.562104	0.324417
Kurtosis	6.721282	3.735908	2.164099	1.47979	2.049716	3.774416	1.440878	1.717508	2.483471
Jarque-Bera	18.01684	3.990444	0.949946	2.519388	1.047884	6.011325	2.142295	2.545052	0.544499
Probability	0.000122	0.135983	0.621902	0.283741	0.592181	0.049506	0.342615	0.280123	0.761664
Sum	73.29548	106.4648	1554.185	616.3203	207.3852	101.4443	251.129	199.4984	327
Sum Sq. Dev.	13961.01	1914.762	7707.7	16485.57	593.3606	405.5033	1089.517	1275.335	109.1579
Observations	22	22	20	21	21	21	21	21	19

المصدر مخرجات Eviews 9

يبين الجدول رقم (1) الوصف الإحصائي للمتغيرات المختلفة، موضحاً الوسط الحسابي والوسيط والانحراف المعياري وأكبر وأصغر القيم لكل متغير بالإضافة إلى عدد المشاهدات.
يبدو جليا من البيانات المدرجة أعلاه وجود قيم متطرفة في بعض المتغيرات، على سبيل المثال (Growth)، إذ تبلغ أكبر قيمة 86.82%، بينما بلغت أصغر قيمة 50.33%-، كذلك الحال مع بعض المتغيرات الأخرى، كما تشير احتمالية اختبار Jarque-Bera test إلى التوزيع غير الطبيعي لكل من (Growth & RQ.)، حيث كانت
$p< 0.05$ لكل منهما، كما تشير عدد المشاهدات إلى البيانات السنوية المتاحة لكل متغير. ويدعم الشكل البياني التالي وجود القيم الشاذة في بعض المتغيرات.

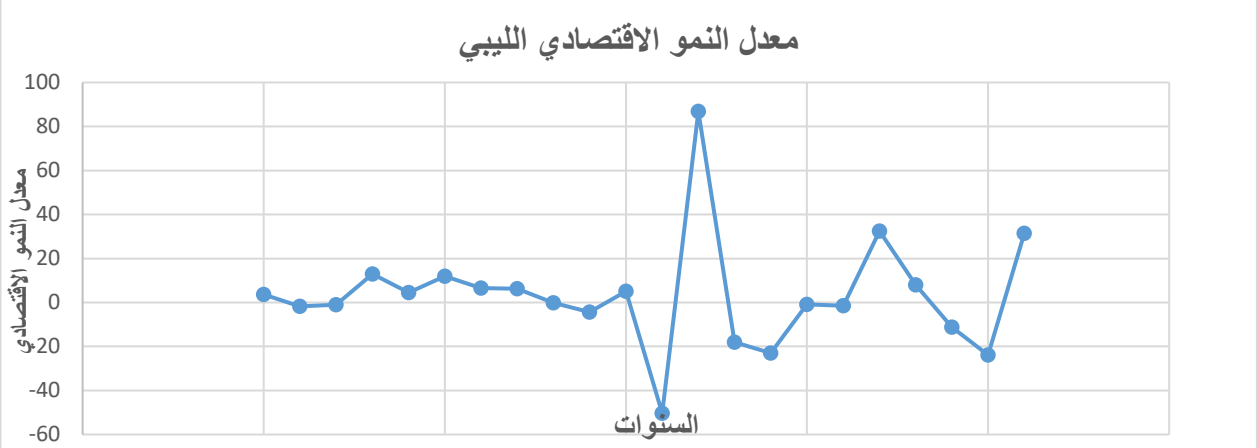

شكل (1) معدل النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة، عمل الباحثتان.

يلاحظ من الرسم البياني التقلب الحاصل في بيانات النمو الاقتصادي لليبيا خلال فترة الدراسة، حيث انخفض انخفاضا حادا خلال سنة 2011م، ومن ثم عاد للارتفاع بشكل كبير السنة التي يليها، ومن ثم عاد للتأرجح بين الانخفاض والارتفاع بعد سنة 2012م، أيضا تعاني بيانات التضخم من القيم المتطرفة خلال سنة الدراسة حيث ارتفع التضخم ارتفاعا كبيرا في عام 2017 ليعاود الهبوط السنتين التي تليها ومن ثم يبدا في الارتفاع مرة أخرى.

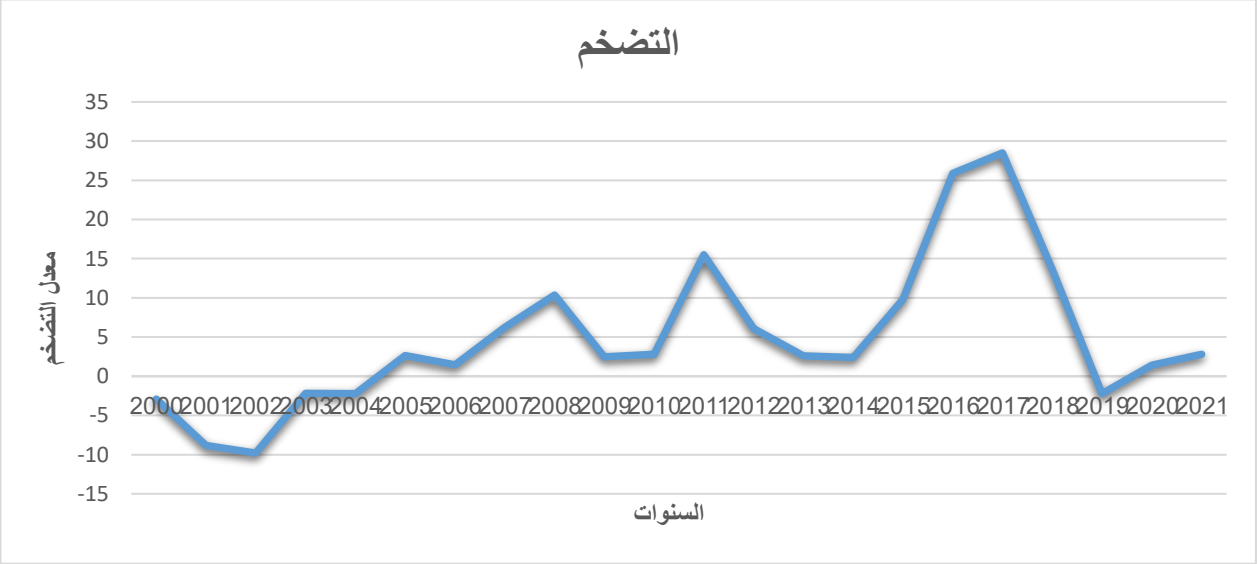

شكل (2) التضخم كنسبة مئوية خلال فترة الدراسة، عمل الباحثتان.

لم تخل بيانات مؤشر الاستقرار السياسي لليبيا من القيم المتطرفة، وذلك في إشارة لعدم الاستقرار السياسي التي شهدته البلاد، حيث شهد هذا المؤشر الانخفاض بداية من سنة 2009م، ليستمر هذا الانخفاض حتى نهاية فترة الدراسة، والشكل البياني التالي يبين ذلك.

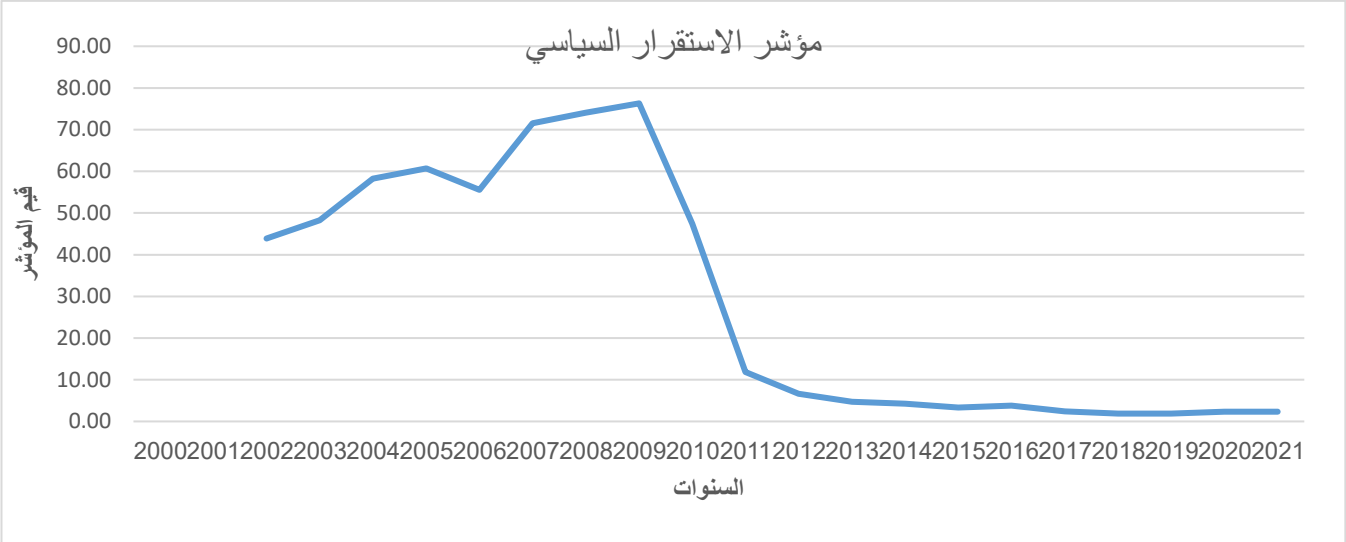

شكل (3) مؤشر الاستقرار السياسي خلال فترة الدراسة، عمل الباحثتان.

تأتي الخطوة التالية بعد الوصف الاحصائي للبيانات، هي معرفة مدى الارتباط بين متغيرات الدراسة، حتى يتسنى ابعاد المتغيرات ذات الارتباط التام بين متغير وآخر وذلك لعدم إمكانية اجراء التقدير.
الجدول التالي يوضح مصفوفة الارتباط، حيث يتبين أنه لا يوجد ارتباط تام بين المتغيرات، ولكن هناك علاقة ارتباط سلبية وأخرى إيجابية، على سبيل المثال: العلاقة بين متغير الانفاق العام وكل متغيرات الدراسة هو علاقة ارتباط سلبي عدا متغير التضخم حيث كان معامل الارتباط بينهما موجب.

جدول (2) مصفوفة الارتباط بين المتغيرات الرئيسية

مصفوفة الإرتباط

	_GROWTH	INF_	PE_	PS_	GE_	R_OF_L	RQ_	CC_	CPI_
_GROWTH	1								
INF_	0.0553457	1							
PE_	-0.334365	0.437508	1						
PS_	0.0096137	-0.42136	-0.76548	1					
GE_	-0.05131	-0.45005	-0.66593	0.692985097	1				
R_OF_L	0.1800266	-0.45179	-0.84113	0.845286578	0.825025	1			
RQ_	-0.069267	-0.20954	-0.66714	0.866996931	0.507243	0.802358	1		
CC_	0.0299164	-0.40072	-0.78521	0.826841674	0.816316	0.821233	0.645061	1	
CPI_	0.0758723	-0.025	-0.00456	-0.0059669	-0.13898	0.090682	0.228956	-0.38978	1

المصدر مخرجات Eviews 9

بناءً على توصيف البيانات والاختبارات التشخيصية لنموذجي الدراسة التي اسفرت على انتهاك الفرضيات الخاصة بطريقة المربعات الصغرى العادية (Ordinary Least Squares)، وجدت الدراسة أن البواقي تتوزع توزيعا غير طبيعياً، وبسبب وجود القيم المتطرفة التي تؤثر على تقدير النموذج الأول، فأن طريقة المربعات الصغرى الحصينة (Robust Least Squares) هي أداة مهمة لتحليل البيانات التي تتأثر بالقيم

المتطرفة أو الشاذة، بحيث تكون النتائج قوية وغير متحيزة **(Susanti. et al, 2014)** إذ ليس بالإمكان إجراء التحويل اللوغاريتمي لمتغيرات النموذج (*1) لوجود القيم السالبة، وقد تم استخدام مقدّر الامكان الأعظم (M – estimation).
تشير الارتفاعات في الرسوم البيانية لمقاييس التأثير الأربعة إلى الملاحظة رقم 12 على أنها شاذة. تم تأكيد هذه النتيجة من خلال عرض المخطط التالي للمتغير التابع.

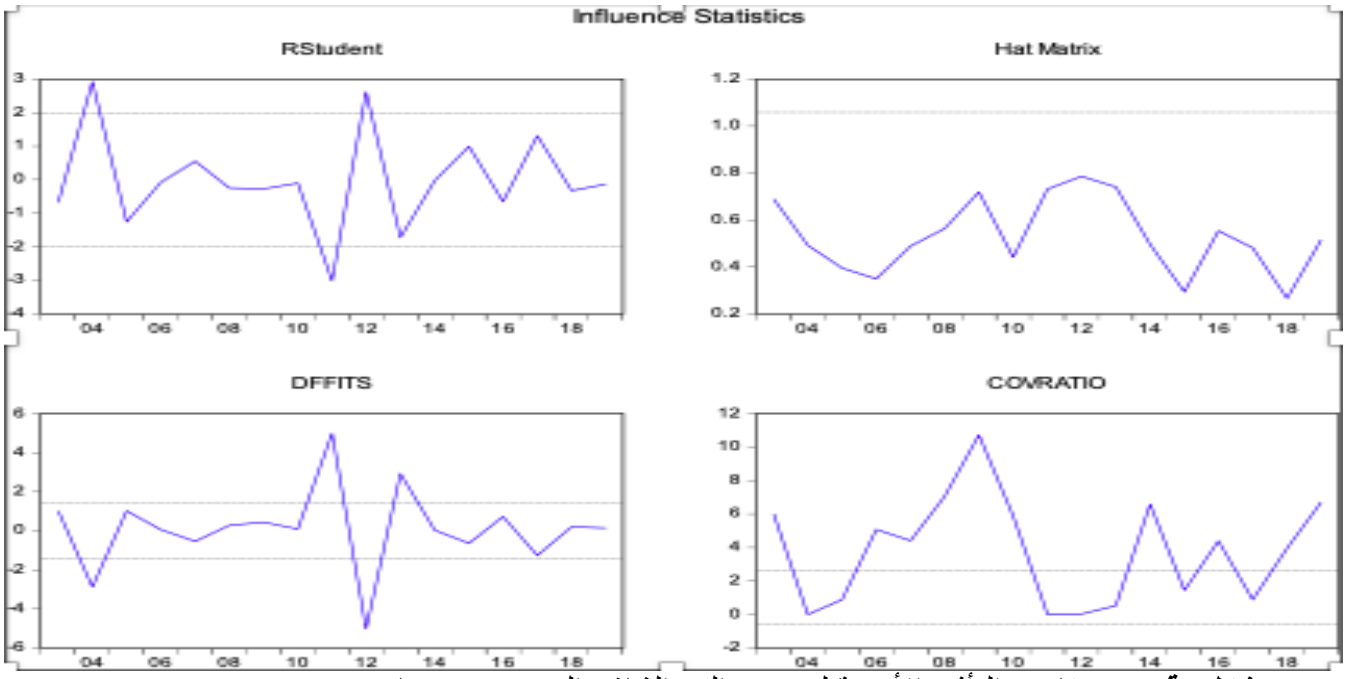

شكل رقم (4) مقاييس التأثير الأربعة لتوضيح القيم الشاذة، المصدر مخرجات Eviews 9

حيث تتطلب الإحصائيات التي اقترحها بيلسلي وكوه وويلش (1980) لقياس تأثير كل ملاحظة على التقديرات، الملاحظات المؤثرة هي تلك التي يبدو وفقًا لمعايير مختلفة أن لها تأثيرًا كبيرًا على تقديرات المعلمات.
أما النموذج الثاني(*2) قد استخدم في تقديره طريقة المربعات الصغرى العادية(OLS) ، حيث دعمت الاختبارات التشخيصية للنموذج إمكانية استخدام هذه الطريقة.

6. نتـــائج التقدير:

تشير نتائج تقدير النموذج الأول (*1) في الجدول رقم (3) لقياس أثر الفساد والتخطيط والمتغيرات الأخرى الاقتصادية وغير الاقتصادية على النمو الاقتصادي، إلى وجود أثراً معنوي ذو دلالة إحصائية عالية وطردية بين النمو الاقتصادي والاستقرار السياسي، وكذلك بين النمو الاقتصادي والالتزام بالقواعد القانونية في البلاد، إذ يحفز الاستقرار السياسي النمو الاقتصادي وكذلك الحال عند الالتزام بالقواعد القانونية وتنفيذ العقود، الأمر الذي يشجع الاستثمار وبالتالي يزداد النمو الاقتصادي.

جدول (3) نتائج تقدير النموذج (*1)

Dependent Variable: _GROWTH
Method: Robust Least Squares M-estimation

Variable	Coefficient	Std. Error	z-Statistic	Prob.
CC_	-0.847512	2.489574	-0.34043	0.7335

CPI_	2.214315	3.337382	0.663488	0.5070
GE_	-9.099589	1.942006	-4.68566	0.0000
INF_	1.778243	0.589469	3.016684	0.0026
PE_	-0.60144	0.418364	-1.4376	0.1505
PS_	0.884831	0.431056	2.052706	0.0401
R_OF_L	9.388096	2.161634	4.343056	0.0000
RQ_	-11.96348	2.630807	-4.54746	0.0000
C	13.93168	80.52377	0.173013	0.8626

المصدر مخرجات Eviews 9

تتفق نتائج هذه الدراسة مع العديد من الدراسات السابقة في ذات الموضوع، كذلك لم تظهر نتائج التقدير وجود الأثر الطردي لمتغير التحكم والسيطرة على الفساد – في إشارة إلى التخطيط-، على النمو الاقتصادي لليبيا خلال فترة الدراسة، بسبب عدم تفعيل دور التخطيط وادواته في الاقتصاد الليبي بشكل كامل ولا سيما في المدى القصير، حيث يتأتى المرجو من تحقيق الأهداف والحد من الانحرافات وتصحيحها.

والمثير للدهشة غياب المعنوية في قياس أثر مؤشر مدركات الفساد على النمو الاقتصادي في وجود الإشارة الموجبة للدلالة على العلاقة الطردية، وهو ينفي الفرضية التي بنيت عليه الدراسة والتي تقضي بوجود أثر ذو دلالة معنوية للفساد على النمو الاقتصادي، ضآلة هذه الدلالة تم ايجادها في دراسة **Spyromitros, (Panagiotidis and 2022)** و **(Ahmad. Et al, 2012)** تعزى هذه النتيجة حسب رأي الباحثتان إلى أن الفساد لا يمنع بالضرورة النمو الاقتصادي عندما تكون هناك عوامل أخرى تدعم النمو الاقتصادي في الواقع، كما أنه من المتوقع أن يكون أثر الفساد على النمو الاقتصادي بشكل غير مباشر.

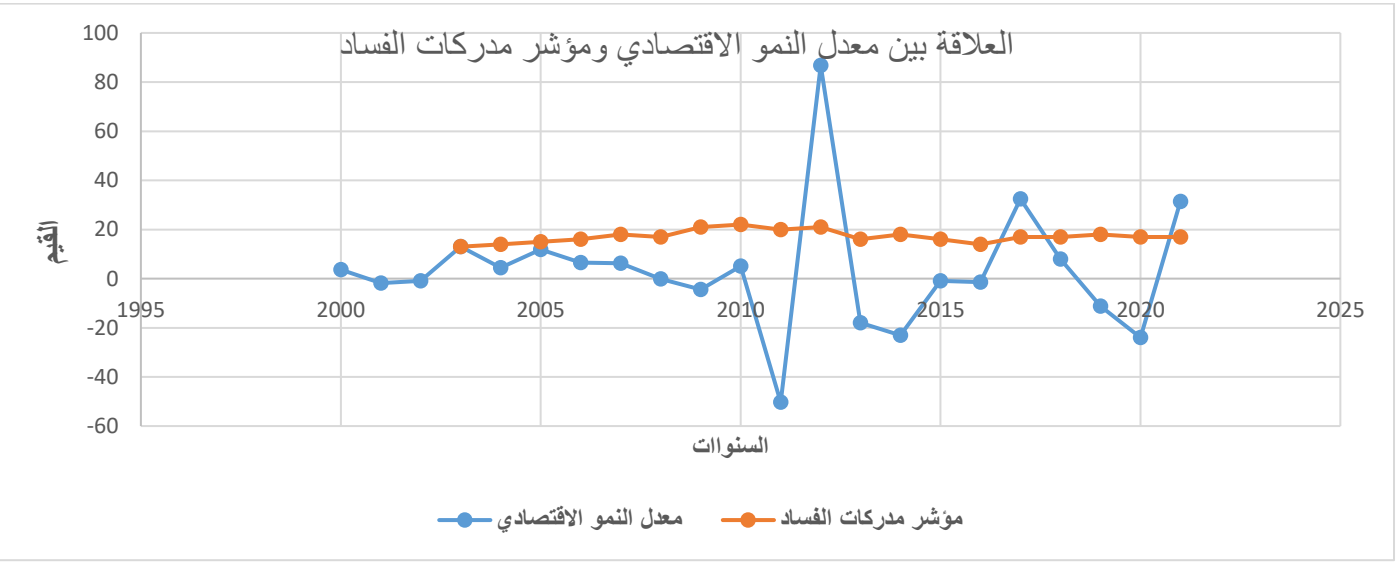

شكل (5) العلاقة بين النمو الاقتصادي ومؤشر مدركات الفساد خلال فترة الدراسة، عمل الباحثتان.

جاءت نتائج التقدير فيما يخص المتغيرات الاقتصادية بما هو متوقع من حيث إشارة المعلمات والدلالة الإحصائية، إذ أسفر التحليل على أن الانفاق الحكومي المفرط يؤثر على النمو الاقتصادي سلباً، أيضاً التضخم المرتفع يزيد من معدل النمو ظاهرياً وليس نمواً حقيقيا، هذا ما حدث في ليبيا خلال فترة الدراسة.

أما نتائج تقدير النموذج الثاني والذي يبحث في دور التخطيط في الحد من الفساد المالي، والذي تم التعبير عنه بالنموذج القياسي(*2) ، فقد ظهرت نتائج تقدير النموذج كما في الجدول التالي:

جدول (4)، نتائج تقدير النموذج (*2)

Dependent Variable:
CC_
Method: Least Squares

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CPI_	-1.25942	0.243458	-5.1731	0.0001
GE_	0.33739	0.225363	1.4971	0.1566
R_OF_L	0.354118	0.229037	1.5461	0.1444
RQ_	0.454704	0.220192	2.065	0.058
C	20.26551	4.407528	4.5979	0.0004

R-square 0.911842

المصدر مخرجات Eviews 9

أوضحت النتائج وبشكل جليّ أن المتغيرات التي تم اختيارها كأدوات للتخطيط تؤدي دورا هاما في الحد من الفساد والذي اختير كبديل عن التخطيط، فقد كانت العلاقة طردية مع المتغير التابع وإن تباينت درجة المعنوية في كل متغير، بنما كانت العلاقة عكسية بين مؤشر مدركات الفساد ومؤشر السيطرة على الفساد وذات دلالة إحصائية عالية (0.0001) كما قضت فرضيات الدراسة، بمعنى كلما زادت السيطرة على الفساد بوحدة واحدة انخفض الفساد بوحدة وربع تقريباً، أي أن استخدام التخطيط وبشكل جيد يحد من الفساد وذلك باستخدام أدواته وهي التنظيم الجيد والكفاءة وتطبيق القوانين وفعالية الحكومة، وهو ما يتفق مع العديد من الدراسات النظرية والتطبيقية عن التخطيط ودوره في التقليل من الانحرافات ومعالجتها ومحاولة السيطرة على الخلل وتعزيز نقاط القوة.

7. التوصيات:

بناء على النتائج التي توصلت إليها الباحثتان عبر تقدير نموذجي الدراسة لقياس دور التخطيط في الحد من الفساد وعلاقته بالنمو الاقتصادي، توصي الدراسة بالآتي:

1) وجود التخطيط السليم يساعد في الحد من الفساد المالي وذلك من خلال ترشيد القرارات الداعمة للتطور مما يحفز النمو الاقتصادي للبلاد.
2) دراسة ظاهرة الفساد في البلاد وتوعية المواطنين بخطورة هذه الظاهرة وما يترتب عليها من عقبات تعيق النمو.
3) قد لا يؤثر الفساد بشكل مباشر على النمو، ولكن لا شك أنه عامل رئيسي في حدوث خلل في المنظومة الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.
4) تفعيل دور القانون والمساءلة لكل من يساهم في انتشار أو المساعدة في انتشار هذه الظاهرة.
5) الحد من التضخم وترشيد الانفاق الحكومي له دورا كبير في النمو الاقتصادي وبالتالي مكافحة الفساد، فأن النمو الاقتصادي الذي لا يعبر على واقع الحال يحفز ويدعم اشكال الفساد.

وأخيرًا تبقى هذه الدراسة محاولة لمعرفة دور التخطيط في الحد من الفساد المالي، وأنه يتطلب الأمر الجدية من الباحثين في ليبيا لمعرفة أين نحن من هذه الظاهرة ووضع مؤشر حقيقي يعبر عن واقع حال الدولة

الليبية، وللدراسات المستقبلية توصي الدراسة بتحليل دقيق لأشكال الفساد المختلفة ومعرفة أثره كلّ منها على مسيرة التنمية في ليبيا.

المراجع

أولاً: المراجع العربية:

1. الجمل، هشام مصطفى،2014 ، الفساد الاقتصادي وأثره على التنمية في الدول النامية وآليات مكافحته من منظور الاقتصاد الإسلامي والوضعي، العدد الثلاثون، الجزء الثاني، جامعة الأزهر.
2. مركز العمليات الانتقالية الدستورية المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مكافحة الفساد: أطر دستورية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، 2014
3. مسعود، يوسف يخلف وسامي، عمر ساسي. 2017، أثر الفساد وعدم الاستقرار على نمو الاقتصاد الليبي، المجلد الرابع، العدد السابع، مجلة المختار للعلوم الاقتصادية.
4. مصطفى البشاري. "دور التخطيط المالي في الحد من الفساد المالي والإداري - دراسة حالة السودان." مجلة كلية العلوم الإدارية - جامعة السلام، سبتمبر, 2020.

ثانيًا: المراجع باللغة الأجنبية

1. Ahmad, E., Ullah, M. A., & Arfeen, M. I. (2012). Does corruption affect economic growth? Latin american journal of economics, 49(2), 277-305.
2. Bohn, F. (2013). Grand corruption instead of commitment? Reconsidering time-inconsistency of monetary policy. Journal of International Money and Finance, 32, 478-490.
3. Grabova, P. (2014). Corruption impact on Economic Growth: An empirical analysis. Journal of Economic Development, Management, IT, Finance, and Marketing, 6(2), 57.
4. Sekrafi, H., & Sghaier, A. (2016). Examining the relationship between corruption, economic growth, environmental degradation, and energy consumption: a panel analysis in MENA region. Journal of the Knowledge Economy, 9, 963-979.
5. Spyromitros, E., & Panagiotidis, M. (2022). The impact of corruption on economic growth in developing countries and a comparative analysis of corruption measurement indicators. Cogent Economics & Finance, 10(1), 2129368.
6. Susanti, Y., Pratiwi, H., Sulistijowati, S., & Liana, T. (2014). M estimation, S estimation, and MM estimation in robust regression. International Journal of Pure and Applied Mathematics, 91(3), 349-360.
7. Tanzi, V., & Davoodi, H. R. (2002). Corruption, growth, and public finances. Governance, corruption, and economic performance, 197-222.